# إدارة مخاطر المصارف الإسلامية في الجزائر

**محمد ليمن أقناروس**
**باحث دكتوراه بالمركز الجامعي تيبازة**

**الملخص**

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مستوى مخاطر المصارف الإسلامية العاملة بالمحيط الذي يتعامل بالطريقة التقليدية مثل ما هو في الجزائر، من خلال دراسة بنك البركة الجزائري، فبعد أن تطرقنا إلى مدخل مفاهيمي لإدارة مخاطر المصارف الإسلامية، تناولنا واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أين استعرضنا التجربة الجزائرية في فتح الصيرفة الإسلامية وأهم ملامح المحيط الذي تعمل به هذه المصارف، سواء من حيث البيئة القانونية أو الاقتصادية، أو التنافسية أو حتى الاجتماعية، لنتطرق بعدها إلى تحليل مؤشرات المخاطر لبنك البركة الجزائري، خلال الفترة 2009-2015، أين اخترنا مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، واستبعادنا مخاطر السوق، مع ذكر أهم الحلول المقترحة لتعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر.

**الكلمات المفتاحية**المصارف الإسلامية، بنك البركة الجزائري، إدارة المخاطر، التجربة الجزائرية



المنارة للاستشارات

***ABSTRACT***

*We have tried through this study to highlight the level of risks in Islamic Banking operating in the environment which adopts the traditional method such as Algeria, by studying the algerian bank "El Baraka".*

*We have addressed the reality of Islamic Banking in Algeria, after considering a conceptual introduction, where we reviewed the Algerian experience in opening Islamic banking and the most important features of the environment where these banks operate, both in terms of the legal environment, economic, competitive or even the social one.*

*We touched on, then, the analysis of indicators of risks in the algerian El Baraka bank during the period 2009-2015, where we chose capital risks, credit risks and liquidity risks, and excluded market risks, citing the most significant solutions proposed to strengthen risk management in Islamic Banking operating in Algeria.*

***Keywords:*** *Islamic Banking. El Baraka bank. Risk management. The Algerian experience.*

**المقدمة**

تعمل المصارف الإسلامية في بيئة تؤثر فيها وتتأثر بها، ويتغير مستوى التأثر بها حسب طبيعة النظام وهل يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الشرعية لهذا النوع من المصارف، فيشهد العالم من هذه الناحية ثلاثة أنواع من النظم، فمنها ما هو نظام مالي إسلامي كلية، ومنها ما هو نظام تقليدي وإسلامي (مزدوج) ومنها ما هو تقليدي كلية، وهذا الأخير هو حالة الجزائر أين تعمل المصارف الإسلامية في بيئة تتسم بالتعاملات التقليدية الربوية ـ والمعامل التي لا تتطابق مع التزاماتها



المنارة للاستشارات

الشرعية، في حين أن البنوك التجارية الأخرى تعتبر في حالة من الأريحية في إدارة مخاطرها خاصة وأن جميع الوسائل المتاحة مناسبة وتتوافق مع أساليب إدارتها لمخاطرها وسياساتها.

ومن هذا المنطلق تبادر إلينا السؤال التالي:

ما مستوى درجة المخاطر الأساسية للمصارف الإسلامية العاملة بالجزائر؟ وكيف يمكن تعزيز قدراتها في هذا المجال؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور:

**المحور الأول:** مفهوم مخاطر المصارف الإسلامية وأهم أسباب ارتفاعها

**المحور الثاني:** واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

**المحور الثالث:** تحليل مؤشرات المخاطر لبنك البركة والحلول المقترحة لتعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر

## المحور الأول: مفهوم مخاطر المصارف الإسلامية وأهم أسباب ارتفاعها

من خلال هذا سيتم التعريف بأهم جوانب إدارة مخاطر هذا النوع من المؤسسات المالية، أين سنحاول تحديد طبيعة نشاط المصارف الإسلامية، والإطار المفاهيمي لمخاطرها، وكذا أنواع المخاطر التي تنبثق من طبيعتها المصرفية بصفة عامة وأخرى تأتي من خصوصيتها الشرعية، كما سنقوم بإظهار أهم أسباب ارتفاع المخاطر فيها والآثار المرتقبة عليها من جراء ذلك، وفي الأخير نذكر أهم مقومات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية واستراتيجياتها وأساليبه ، كون أن المخاطر



المنارة للاستشارات

حقيقة ثابتة حدوثها[1].

1 ـ الإطار المفاهيمي للمخاطر في المصارف الإسلامية

يمكن تعريف الخطر اقتصاديا بأنه: "أي خسائر مادية متوقعة يمكن قياسها، يحتمل أن تصيب الإنسان نتيجة للظروف الطبيعية العامة والخاصة المحيطة به في حياته اليومية، أو نتيجة لقرارات قد يتخذها خلال حالة معنوية تلازمه من التردد وعدم التأكد وتكون مصاحبة له أثناء اتخاذه لهذه القرارات"[2].

يعد مصطلح المخاطر من المصطلحات التي تتردد بشكل كبير، الذي يستخدم في جميع المجالات، وكلمة *Risk* مشتقة من كلمة *re-scass* اللاتينية والتي تدل على احتمال الخسارة أو الربح[3].

وعرف الخطر على أنه: "عدم التأكد من وقوع خسارة معينة"، وقد اعتمد هذا التعريف على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذ قراراته، ذلك أنه قام على عدم التأكد الذي لا يخضع للقياس في كثير من الأحيان بطريقة موضوعية بل يتوقف على التقدير الشخصي للنتائج الناشئة عن موقف معين[4].

كما نجد عدة تعاريف للمخاطر نذكر منها:

هي: توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه"[5].

هي: "احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة، فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا"[6].

هي: "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع"[7].



المنارة للاستشارات

تعريف المخاطرة في اصطلاح الفقهاء

غالبا ما كان يعبر الفقهاء عن مصطلح المخاطرة بالخطر، تماشيا مع التقارب والتداخل اللغوي بينهما.

قال ابن العابدين: "الخطر هو الإشراف على الهلاك".

وقال العدوي عن الخطر والغرر: "هما لفظان مترادفان بمعنى واحد، و هو ما جهلت عينه، و قيل ما تردد بين السلامة والعطب".

وقال ابن تيمية وابن القيم: "المخاطرة مخاطرتان: مخاطرة تجارية، وهو شراء السلعة بقصد بيعها والربح فيها مع التوكل على الله، والخطر الثاني: الميسر الذي يتضمن أكل المال الباطل، فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله".

ولفظ الخطر لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية الشريفة، وإنما ورد معناه في لفظ مرادف له، وهو الغرر، في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صل الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر.

والغرر في اللغة هو الخطر، وهو الخداع الخطر والخديعة، وتعريض المرء نفسه أو ماله للهلكة، وفي الاصطلاح الفقهي الغرر ما يكون مستور العاقبة، وما هو تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر، والغرر ينفي عن الشيء -كما قال ابن رشد- أن يكون معلوم الوجود معلوم القدر مقدورا على تسليمه.

تعرف إدارة المخاطر بأنه: "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة



المنارة للاستشارات

المصرف للمخاطر"[8].

2- أهم أسباب ارتفاع مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية في العالم

من أهم أسباب المخاطر في المصارف الإسلامية ما يلي :

غياب سوق مالية إسلامية نشطة، حيث تساهم الأسواق المالية في تطوير عمل المصارف الإسلامية وتفعيلها.

مؤثرات البنية الذاتية للمصارف الإسلامية، حيث استخدمت المصارف منهج المحاكاة للمصارف التقليدية في بعض المجالات سواء فيما يخص استقطاب الموارد أو توظيفها، كالخدمات المالية التي تقدمها مثلا.

المفاهيم الاجتماعية الخاطئة السائدة، حيث ينظر للمصارف الإسلامية على أنها مؤسسات خيرية لا تهدف إلى تحقيق الربح، أو أنها مصرف مثلها مثل المصارف التقليدية تتعامل بالربا تحت أسماء مختلفة.

مؤثرات البيئة المحيطة، إذ تعمل بعض مكونات البيئة المحيطة على إيجاد معوقات ترفع من درجة المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية، منها التشريعات، والإجراءات، التي توضع لتخدم الصيرفة التقليدية، بالإضافة إلى إخضاع المصارف الإسلامية إلى السياسات النقدية التي تقرها المصارف المركزية، والتي لا تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، كما تواجه المصارف الإسلامية مشاكل في السياسة المالية.

حداثة النظام المصرفي الإسلامي، إذ كانت هذه المصارف في بدايتها بحاجة للعائد السريع ولعامل السيولة، لتستطيع أن تثبت أقدامها في السوق المصرفية،



المنارة للاستشارات

وهو مالا تحققه الاستثمارات طويلة الأجل.

افتقار المصارف الإسلامية إلى بعض المتطلبات الأساسية، كالموارد المالية المناسبة، والخبرات الاستثمارية المناسبة، والأجهزة المعاونة والنظم.

## المحور الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

قامت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية بمنح الاعتماد للمصارف الإسلامية علي أنها مصارف تجارية عادية، فتم إنشاء أول بنك إسلامي؛ وهو بنك البركة سنة 1990.

1- نظرة عن تجربة الجزائر حول مجال الصيرفة الإسلامية

أ- بنك البركة الجزائري: ينتمي هذا البنك إلى مجموعة البركة المصرفية، والتي تتكون من 12 بنكا، وهي موزعة على 12 دولة، كما يبلغ رأس مالها أكثر من 1.5مليار دولار أمريكي، وفي هذا الإطار فإن بنك البركة الجزائري يستفيد من الخبرة المتبادلة بين فروع المجمع، خاصة في مجال إدارة المخاطر وهو موضوع الدراسة، كما يعد بنك البركة الجزائري من بين البنوك العاملة في الجزائر، الذي ينص صراحة في قانونه الأساسي في المادة الثالثة في فقرتها السابعة بأنه يقوم بأعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا.

ب- مصرف السلام – الجزائر: بعد سنوات من تأسيس بنك البركة الجزائر تم اعتماد ثاني مصرف إسلامي مصرف السلام – الجزائر" كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف سنة 2006، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر



المنارة للاستشارات

سنة 2008، أين بدأ بمزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن المنتجات المالية المصرفية الإسلامية تلاقي رواجا لدى المتعاملين الجزائريين، خصوصا عقود التمويل بالمرابحة، والإجارة، وهذا رغم أن العمل المصرفي في الجزائر يخضع لقيود الصيرفة التقليدية.

2- تحليل بيئة عمل المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر

تنشط المصارف الإسلامية ضمن بيئة تمتاز بمتغيرات تؤثر تأثيرا مباشرا بعمل هذه المصارف، وعليه فإن بعض هذه التأثيرات تشكل عائقا أمامها، حيث أن على المصارف الإسلامية التأقلم معها ومسايرتها؛ لأنها خارجة عن نطاق سيطرتها بالرغم من استعداد السلطات الجزائرية لفتح المجال أمام الصناعة المصرفية الإسلامية، إلا أن واقعها يبقى محدودا، كونها تعاني من مجموعة من المعوقات سواء داخل المصارف أو خارجها.

قمنا بتقسيم المحيط الذي تعمل به المصارف الإسلامية إلى بيئات:

1- البيئة القانونية: تعتبر الصيرفة الإسلامية بالجزائر غير مقننة، الأمر الذي ينعكس على نقص في القانون المصرفي؛ أين لا يعتبر المصرف الإسلامي مضاربا اتجاه المودعين على عكس المصارف التقليدية، والازدواج الضريبي في القانون الجبائي خلال العمليات التجارية التي يقوم بها، بالإضافة إلى منع الملكية للمصارف الإسلامية لكونها تاجرا لا يبيع حتى يشتري.

2- البيئة الاقتصادية: تعتبر البيئة الاقتصادية واسعة النطاق تتعدد عناصرها، خاصة مع تعدد السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة، سوف نركز فيها على



المنارة للاستشارات

السياسة النقدية المطبقة والأدوات الرقابية والإشرافية المستخدمة على المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر، ووضعية النظام المالي العالمي المرتبط للتعامل بالقروض الربوية، ومشكلة الارتباط للتعامل بالفوائد الربوية، بالإضافة إلى النظام المحاسبي المحلي الذي يعتمد على المعايير المحاسبية الدولية، بدون الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

3- البيئة التنافسية: تواجه المصارف الإسلامية مجموعة من التحديات تحول بينها وبين تحسين أدائها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى فعاليتها في مواجهة تهديدات العولمة المالية، وتنبع الحاجة إلى تأهيل المصارف الإسلامية في الجزائر من الحاجة إلى رفع تنافسيتها في ظل السياسات المتوجهة نحو الانفتاح المالي من جهة، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة من المصارف التقليدية العاملة بالجزائر من جهة أخرى.

4- البيئة الاجتماعية: إن عمل المصارف الإسلامية بقواعد شرعية ذات طابع ديني اجتماعي، أوجب عليها موجهة مجموعة من العوامل الاجتماعية المعرقلة لتحسين أدائها، فنذكر منها الآتي:

عدم فهم كثير من المتعاملين للنموذج الإسلامي وسيطرة العقلية الربوية عليهم؛ فيجهل الكثير من المتعاملين في المصارف الإسلامية عن رسالتها وخاصة: (طبيعة نشاطاتها، أغراضها، ومسؤولياتها، والدور الذي تقوم به في مجال التنمية العقدية، والخلقية، والاجتماعية، والاقتصادية)، مما أدى إلى عوائق في تسويق



المنارة للاستشارات

خدماتها المختلفة[9].

عدم توفر الخلق والسلوك الإسلامي اللازم لتطبيق النموذج الإسلامي لدى النسبة الغالبة من المتعاملين: إن دوافع انتشار المبيقات كثيرة، لعل من أبرزها ضعف الوازع الديني لدى أفراد المجتمع، والحب المتزايد للحياة الدنيا وإيثارها على الآخرة، وانتشار المعاملات الخبيثة؛ كالربا والاحتكار، بالإضافة إلى الفقر والأمية والتبعية الاقتصادية[10].

مشكلة المماطلة في تسديد الديون: تأخر المدين عن السداد، أو مشكلة المماطلة في تسديد الديون من المشكلات الكبرى التي تواجه المصارف الإسلامية؛ لأنها توظف معظم أموالها في تمويل عمليات المرابحة وعمليات البيع الآجل، وغالبا ما يكون على أقساط للتيسير على الزبائن، وهذا يترتب عليه ديون قد تمثل نسبة عالية من النقود السائلة لدى المصرف، وينتج عن عدم سداد هذه الديون في المواعيد المحددة العديد من الآثار السلبية[11].

## المحور الثالث: تحليل مؤشرات المخاطر لبنك البركة و الحلول المقترحة لتعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر

في إطار البحث عن مستوى تأثر مخاطر بنك البركة الجزائري بالبيئة الاقتصادية تم إعداد مؤشرات حول ثلاث مخاطر، مؤشر حقوق الملكية مقارنة بالأصول لحساب مخاطر رأس المال، ومؤشر مخصصات الخسائر مقارنة بمجموع التمويل الممنوح لحساب مخاطر الائتمان، ومؤشر الأصول النقدية وغير النقدية مقارنة بحجم الالتزامات من المودعين سواء الزبائن أو المؤسسات المالية حتى البنك



المنارة للاستشارات

المركزي.

**1- نسبة مخاطر رأس المال**

اعتمدنا في حساب مستوى هذه المخاطر النسبة حقوق الملكية لمجموع الأصول؛ حيث أظهرت النتائج خلال الفترة 2009-2015 الجدول التالي:

**الجدول رقم 01: نسبة مخاطر رأس المال لبنك البركة خلال 2009-2015**

| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مخاطر رأس المال ALBARAKA % () | 17 | 16 | 15 | 15 | 15 | 15 | 12 |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة خلال الفترة 2009-2015**

يعتبر بنك البركة الجزائري (نسبة مخاطر رأس المال) متذبذبا ويميل نحو الانخفاض، قد يرجع السبب لكون بنك البركة الجزائري يتعامل بحق ملكية متوسط، وحجم الأصول الكبير يقدر بـ193573057 مليون دج سنة 2015، والذي يرجع لحجم الاستثمارات الكثيرة التي يقدمها بنك البركة باعتماده على أموال الغير من المضاربين (المودعين)، بالإضافة إلى سياسة التوزيعات من حقوق الملكية التي يعتمدها بنك البركة الجزائري والتي أدت إلى انخفاض هذا الحساب، لكن من جهة أخرى فإن بنك البركة الجزائري يعتبر مضاربا بأموال الغير وليس ضامنا لها، وهو الأمر الذي أكسبه مرونة في تقديم الخدمات التمويلية، والتوسع في تكوين الأصول، خاصة لتقديم أكبر عائد ممكن للمضاربين، ومنه نستنتج أن بنك



المنارة للاستشارات

البركة الجزائري يعتمد على أموال الغير أكثر من حقوق الملكية في نشاطاته المصرفية، الأمر الذي يزيد من درجة المخاطرة في عمليات إرضاء المضاربين (المودعين)، كمضارب (المصرف الإسلامي) ماهر، يقدم أكبر عائد، وليس كضامن للأموال فقط.

**2- نسبة مخاطر الائتمان**

اعتمدنا في هذه الدراسة لمخاطر نسبة مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون الغير المسترجعة/ تمويلات ممنوحة للمؤسسات + تمويلات ممنوحة للزبائن، حيث أظهرت النتائج خلال الفترة 2009-2015 ما يلي:

**الجدول رقم 02: نسبة مخاطر الائتمان لبنك البركة خلال 2009-2015**

| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مخاطر الائتمان (٪) *ALBARAKA* | 9 | 11 | 11 | 11 | 0 | 1 | 1 |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة خلال الفترة 2009-2015**

يعاني بنك البركة خلال الفترة 2009-2012 من ارتفاع في نسبة المخاطر الائتمانية لارتفاع مخصصات الخسائر للقروض الممنوحة، ولكن سرعان ما تدارك الوضع خلال الفترة 2012-2015، إلى معدلات متقاربة مع نسب المصارف الأخرى، وقد تعود هذه النتيجة لكون بنك البركة الجزائري كان يعتمد على سياسة إئتمانية توسعية مقارنة بغيره من البنوك حيث نجد أن مجموع التمويلات



المنارة للاستشارات

المقدمة متراكمة خلال الفترة 2009-2015؛ ولأن بنك البركة تدارك الموقف ابتداء من سنة 2112 و2013 و2014 تراجعت مخاطر الائتمان.

**الجدول رقم 3: معدل نمو التمويلات المقدمة من بنك البركة خلال 2009-2015 :**

| | 2010/2009 | 2011/2010 | 2012/2011 |
|---|---|---|---|
| بنك البركة | 3- | 13 | 10 |

| | 2012/2013 | 2013/2014 | 2014/2015 |
|---|---|---|---|
| بنك البركة | 6 | 4 | 20 |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة خلال الفترة 2009-2015**

يبين الجدول كيف أن بنك البركة تراجع في تقديم الائتمان وهذا من خلال القيم 10 ٪ و6 ٪ 4 ٪ للمعدلات السنوية لنمو الائتمان للسنوات 2012 و 201 و 2014 على التوالي. حيث نستنتج أن المصرف الإسلامي يتعرض لمخاطر ائتمان أكبر كلما توسع في تقديم الخدمات.

3- نسبة مخاطر السيولة

**الجدول رقم 4: نسبة مخاطر السيولة لبنك البركة خلال 2009-2015**

| ALBARAKA | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مخاطر السيولة(٪) | 78 | 62 | 66 | 70 | 67 | 57 | 58 |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة خلال الفترة 2009-2015**



المنارة للاستشارات

تعتبر نسبة السيولة لدى بنك البركة مرتفعة، وقد يرجع سبب هذا الوضع إلى كون بنك البركة يحافظ على فائض من السيولة بشكل أصول نقدية لإدارة مخاطر السيولة، خاصة في ظل البيئة الاقتصادية الحالية التي لا تسمح له بإيجاد أصول مالية سهلة التحول إلى سيولة بدون أي خسائر وفي الوقت المناسب، ولتفادي التعامل بالأدوات غير المتطابقة مع القواعد الشرعية، وعلى رأسها بنك الجزائر الذي يتعامل بالفوائد في الإقراض، ومنه نستنتج أن المصارف الإسلامية تعاني من ارتفاع مخاطر السيولة، مما يؤدي بها إلى أن تحتفظ بقدر عال من الموجودات النقدية وغير النقدية، الأمر الذي يرفع من تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام هذه الأموال.

4- الحلول المقترحة لتعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر

في إطار محاولة تعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر، قمنا باقتراح أهم المتطلبات التالية:

أ- فيما يخص مخاطر رأس المال

إن بنك البركة الجزائري يعتمد على أموال الغير أكثر من حقوق الملكية في نشاطاته المصرفية، الأمر الذي يزيد من درجة المخاطرة في عمليات إرضاء المضاربين (المودعين)، كمضارب (المصرف الإسلامي) ماهر، يقدم أكبر عائد، وليس كضامن للأموال فقط.

- ضرورة إعداد قانون لتنظيم المصارف الإسلامية في الجزائر.

ب- فيما يخص إدارة مخاطر الائتمان للمصارف الإسلامية



المنارة للاستشارات

إن المصارف الإسلامية تتعرض لمخاطر ائتمان أكبر كلما توسع في تقديم الخدمات، ولهذا نقترح المتطلبات التالية:

نظام تأمين الودائع للمصارف الإسلامية،

إقامة هيئات الرقابة الشرعية،

ج- فيما يخص إدارة مخاطر السيولة

وجدنا أن المصارف الإسلامية تعاني من ارتفاع مخاطر السيولة؛ مما يؤدي بها إلى أن تحتفظ بقدر عال من الموجودات النقدية وغير النقدية، الأمر الذي يرفع من تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام هذه الأموال.تعديل أدوات رقابة وإشراف بنك الجزائر على المصارف الإسلامية وأساليب ذلك، إقامة سوق مالي إسلامي جزائري فعال.

**الخلاصة**

بعد أن تطرقنا إلى مفاهيم حول إدارة مخاطر المصارف الإسلامية، وما لها من خصوصية في إدارة مخاطرها، تناولنا التجربة الجزائرية في الصيرفة الإسلامية؛ إذ منحت الاعتماد لمصرفين: بنك البركة الجزائري 1990، ومصرف السلام 2008، ولكن تتعامل مع المصرفين بأدوات الصيرفة التقليدية، الأمر الذي انعكس على مجموعة من الملامح تظهر على البيئة التي تعمل بها هذه المصارف، وبمقارنة كل من مؤشرات مخاطر رأس المال، ومخاطر ائتمان، ومخاطر السيولة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2009-2015.



المنارة للاستشارات

**التوصيات**

تبين لنا من خلال هذه الورقة الملاحظات التالية:

تعمل المصارف الإسلامية بأموال الغير بصفتهم مضاربين أكثر من مودعين مما يستوجب عليها التوسع أكثر في أنشطتها لضمان أكبر عائد ممكن.

إن عملية التوسع تعتبر خطرة أكثر لاسيما في ظل حقوق ملكية معتبرة ومنافسة شديدة.

إن عملية التوسع الائتماني يتطلب تأمين موافق للمبادئ الشرعية، خاصة فيما يعرف بضمان الودائع، ليتسنى للمصرف التوسع دون مخاطر الذعر المصرفي، أو مخاطر الثقة.

يجب على السلطات أن تعدل من أدوات الرقابة والإشراف المطبقة على المصارف الإسلامية، بما يتوافق مع التزاماتها الشرعية.

تحتاج المصارف الإسلامية للتعامل في أسواق مالية إسلامية يسمح لها بتشكيل حقيبة من الأصول غير نقدية قابلة للسيولة بدون مخاطر، ومدرة للعوائد في نفس الوقت.



المنارة للاستشارات

## المراجع

1 – عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، نظام التأمين الإسلامي: التضامن في تحمل الخطر ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 59.

2– أحمد عبد الله قمحاوي أباظة، مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، دون بلد،2002، ص 12 .

3 – هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة الماجستير في العلوم التجارية، فرع :دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص 54.

4– إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، الخطر والتأمين: المبادئ النظرية والتطبيقات العملية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص 14 .

5– سيد الهواري، الإدارة المالية– الاستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة، ط :بدون، 1985، ص 109.

6– فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك–مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، ط1 ، 2000، ص 166.

7– سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها – دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية–، دار النشر للجامعات–مصر، ط1 ، 2005، ص 314 .



المنارة للاستشارات

8 – موسى عمر مبارك أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و علاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل2، مذكرة دكتوراه ،كلية العلوم المالية المصرفية،الأردن،2008، ص 19.

9 – محمد فرحي، معوقات تسويق الخدمات في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقي الدولي المصارف الإسلامية واقع وأفاق، المنعقد جامعة الجزائر يومي 10و 11 أفريل ، 2005ص02 .

10 – محمد فرحي، معوقات تسويق الخدمات في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقي الدولي المصارف الإسلامية واقع وأفاق، المنعقد جامعة الجزائر يومي 10 و 11 أفريل ، 2005ص0 3.

11 – عوف محمد الكفراوي، البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام المصرفي الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، سنة 1998، ص 187.



المنارة للاستشارات